

المراد من البيع والتدوير

صرتين ولو متساويتين بعد لو علم
في المجلس عيته صح بخلاف ما لو علم فيه
جنسه وقدره وصفته لا يصح على الاشبه والتدوير
في المطلب ولا يصح بشرط كونه اى المال
بيد غيره اى غير العامل كالمالك ليو في يده
من ما اشتراه العامل لانه قد لا يجد عند
الحاجة وتعبيرى بغيره اعم من تعبيره
بالمالك بشرط في المالك ما بشرط في موكل
وفي العامل ما بشرط في وكيل لان الفهم
توكيل وتوكيل فيجوز ان يكون المالك
اعم دون العامل ولا يجوز ان يكون احد
سفيها ولا صبيبا ولا مجنونا ولو لم يكن
ان يقارن لهم وان يستقل اى العامل
بالعمل لانه من العمل متى ما فلا يصح
شرط عمل غيره معه لان انقسام العمل

ان يشترط
البيع المال
عنده

ايضا يرضى بقضى انقسام اليد ويصح شرط اعانة تمويل
تدوير وتندت المالك له في العمل ولا يد للمملوك لانه مال
مستعبد بها اى جعل عمله سعة المال ولان ذلك لا يمنع
استقلال العامل بشرطه ان يكون معلوما
برؤية او وصف وان شرطه نفيقة عليه
من الاستتار جاز بشرط في العمل كونه تجارة وان لا يبيعه
بالبيع والشراى الحمل على العامل فله يصح على شرط
روى الطيني واكثره اى لا يبيعه
فما علمه اى احر لان الطحن وما معها اى لا يستعمل تجارة
سخرته فانه يربى اى الاعمال مضبوطة يستاجر عليها فلا
يحتاج الى القراض عليها المثل على جملة
بين اليد والزرع الموضين للحاجة ولا على اشتراط
ويؤثر له ما جرد معين كقولوه ولا نشتر الا هذه السلفة
على تقديره ولا على شرائع نادر وجوده كقولوه
واعتمده اى ما لم
للحاجته ولا نشتر الا الخيل البلق ولا على مقابلة

المراد من البيع

من الاستتار

روى الطيني

فما علمه اى احر

بين اليد والزرع

ويؤثر له ما جرد

على تقديره

واعتمده اى ما لم

للحاجته